

دبوسي يبحث سبل تطوير المجتمع الاقتصادي في الشمال



دبوسي متوسطاً وفد الخبراء

إلى جانبها، خصوصاً في هذه المرحلة. وإنما بصدد البحث على إيجاد البيئة الجاذبة للاستثمار وتثبيتنا للمشاركة في إعادة إعمار سورية والعراق..
وأشاد جنيد، من جهته، بدور الغرفة، وأشار الصلح إلى «أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في حين أكد مدير شبكة الفروع في بند عوده كمال طيارة «روح الانفتاح على كل القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية وعلى التعاون مع غرفة طرابلس ولبنان الشمالي».

بعد اللقاء جال الجميع على مختلف مشاريع غرفة طرابلس من خاضعة الأعمال (البيات) إلى مختبرات مراقبة الجودة إلى مركز التعليم المستمر لأطباء الأسنان وكذلك الإطعام على كل المشاريع الابتكارية التي يعمل على بلورها عدد من رواد الأعمال الشباب والمشاريع التي ترمع الغرفة تحقيقها في المستقبل.

ناقش رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي مع كل من الدكتور مصطفى جندب والخبير عمر الصلح والخبير في قضايا التنمية المستدامة والعلاقات العامة إلياس خلطاط ووفد من بنك عودة، مختلف السبل الكفيلة بتطوير المجتمع الاقتصادي، إضافة إلى مسيرة غرفة طرابلس، والدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في حركة التنمية في مناخ من الشراكة مع القطاع العام، وبروز الحاجة إلى خدمات مصرفية متنوعة لتجديد دورة الحياة الاقتصادية.

وشدّد دبوسي على أنّ «طرابلس ومناطق الجوار تمتلك الموقع الاستراتيجي وكل مقومات القوة». وقال: «إنّ نقاط الضعف نحن ملزمون بالعمل على نقلها من موقع الضعف إلى مواقع القوة وهذه مسؤوليتنا الأساسية في التنمية والتقدم والتحديث وكذلك شركائنا المتكاملة مع القطاع العام المتمثل بالدولة التي لا يمكن إلا أن تكون

البناء

«حركة بلا بركة» خيمت على الأسواق التجارية عشية عيد الفطر... إقبال خجول والتجار ينتظرون العصا السحرية لحلحلة الجمود

تعدّ قدرة على شراء أكثر من قطعة واحدة وهي تبحث، في أكثر من محل، للحصول على السعر المناسب لإمكاناتها المادية المحدودة..
في شارع برياليس، حيث المحال التجارية ذات الماركات المتنوعة (حوالي 300 محل)، وبالرغم من تحسن حركة الإقبال، لكنها تبقى ضعيفة مع ضعف القدرة الشرائية، خصوصاً أنها تقتصر على أبناء المنطقة والنازحين السوريين. وتتبعكس المخاوف جراء الأزمات الأمنية، وبطبيعة الحال، على الوضع في السوق التجاري، ولا يخفي التجار خشيتهم وخوفهم من الاستمرار في هذا القطاع العام، لأنّ التداعيات المالية التي قد يتكبدها القطاع التجاري كبيرة للغاية، في حال عدم الشعور بالأمان.

وفي جب جنين، عاصمة القطاع الغربي، الرواد كثر، لكنهم لم يجرؤوا وبالرغم من التخفيضات الحاصلة لم تجذب المطلوب، ويقول أحدهم: «لم نقصد السوق للتبضع».

حال الأسواق التجارية البقاعية، لا يُنذر بالخير، بالرغم من «عقبة» المهرجانات، وعليه فإنها تنتظر تحريك العجلة الاقتصادية وعودة التفاعل إلى لبنان، ما يترك أثره على القطاع التجاري اللبناني. وإلى مشرفة التي تحول شارعها الرئيسي، منذ سنوات، إلى سوق يقصده الكثيرون من أبناء القرى المجاورة مختصرين عناء المسافة إلى الأسواق المحيطة والتي يبتعد أقربها عنها مسافة 20 كيلومتر أو أكثر. ورغم ذلك فإن سوق مشرفة لا يقل معاناة اقتصادية عن غيره. ويقول جان الدبوس لـ«البناء» الاقتصادية «تكمّن في غياب السياسة الاقتصادية عند الدولة، حيث لا حدود لديها في التجاهل وغياب الروتامة الاقتصادية ورواد السياحة».

ويسأل: «أين برنامج وزارة السياحة ووضع القطاع الغربي ومرافقه السياحية على خارطة وبرامج وزارة السياحة؟ فلم نسمع أو نلاحظ جهوداً سياحية وصلتنا، أو المطاعم المحيطة ببحيرة القرون موضوعة في جدولته الموسام السياحية لدى وزارة السياحة؟؟»



سوق قب الياس التجاري والشعبي

وتشير لى شحيمة، وهي مدرسة في إحدى مدارس البلدة، من جهتها، لـ«البناء»، إلى أنّ ارتفاع الأسعار لم يمكنها من شراء حاجياتها. وتقول: «صحيح هناك تنزيلات والأسعار مقبولة بشكل عام، لكنها مرتفعة بالنسبة إلينا، لأنّ رواتبنا لم تعد قادرة على تحمّل هذه الأسعار وسط



التنزيلات والعروض لم تحركا الجمود

نسبة تلوث مياه الليطاني بلغت 37 في المئة ورئيس لجنة المتابعة يناشد المسؤولين التحرك

ويعد أن يح صوتنا ونحن نطالب بإفقال المرامل التي تقوم بغسل الرمول فوق النهر والتي تسبب التلوث، فضلاً عن مياه الصرف الصحي التي تصب في النهر من عدد من البلديات المجاورة، فإننا منجّهون للتصعيد بعد العيد وتنفيذ اعصامات أمام السراي الحكومية في النبطية وصيدا وإمام مجلس الوزراء في بيروت حتى تتخذ الدولة الإجراءات الرادئة وتقوم بإفقال غسل الرمول ووقف مجزرة البلديات التي تصب مياه الصرف الصحي في النهر وهي معروفة وسوف نعلن عنها في الإعلام قريباً..
وختم: «نشاهد نواب الجنوب بالتحرك كما توجه نداء إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وإلى الرئيس نبيه بري وهما لا يقبلان أن يتحول النهر الذي حوى المقاومين أيام الاحتلال الإسرائيلي إلى نهر ملوث وهو من الأنهار التي تفتخر بها في لبنان وكان عصياً على العدو الإسرائيلي سرقة مياهه، وكيف نسمح بتلويها لأصحاب المرامل ولعدد من البلديات التي توجه مياهها إليه. أليس من المعيب والحرام والمحرم والجواب عند الرئيس بري والسيد نصرالله والنواب الأكارم».

أعلن رئيس بلدية زوطر الغربية رئيس لجنة المتابعة لقضية تلوث نهر الليطاني المهندس حسن عز الدين أنّ «نتائج فحص مياه نهر الليطاني في مختبرات مؤسسة مياه لبنان الجنوبي أظهرت تلوث مياه الليطاني بنسبة 37 في المئة».

وقال في بيان إثر جولة له مع عدد من الخبراء والمهندسين من مكتب الخدمات المركزي في حركة «أمل» على طول نهر الليطاني من الخردلي إلى شحور: «تمّ تحديثنا من السياحة في مياه النهر أو استخدامها لري المزروعات بسبب كثرة الجرافيم التي تحتويها بسبب الصرف الصحي والتي تسبب التسمم والتيفويد (اسبريشياكولي - كولي فورم - سلونيليا) هذا بالإضافة إلى تلوث أرض النهر بالجرافيم المعروفة باسم سيرومونا وقد بلغت نسبة التلوث 37 في المئة في حين أنها يجب أن تكون 2 في المئة».

أضاف عز الدين: «أمام هذا الواقع المرّير والمخزي وبعد سلسلة تحركات قمنا بها مع حملة سكرو المرامل ومع البلديات المحيطة بالنهر ورغم المناشدات الإعلامية،

«الصحة» تردّ على سنو: معظم المطاحن المقفلة للقمح وليست للعلف

فالتأ: إذا كان القطاع بخير، تسأل وزارة الصحة سنو، كيف تمّ إفقال كل هذه المطاحن لعدم مطابقتها لأدنى معايير الصحة والسلامة العامة؟

رابعاً، تؤكد وزارة الصحة أنّ هناك قمحاً غير مطابق كما هناك قمح مطابق، وهذا ما أثبتته نتائج التحليل لا سيما التي قامت بها أخيراً النيابة العامة والتي أكدت وجود نسبة أوكراوتوكسين عالية في بعد العينات التي أخذت من إصراوات المرفأ، فمن غير المجدي محاولة العودة إلى معزوفة إنكار الحقائق، وليس حضرة رئيس التجمّع ولا مصالحه التجارية من يعطل الجهة المخوّلة التقرير في هذا الأمر.

خامساً: أنّ الأوان يكتنح بعض أصحاب المصالح التجارية أنهم تحت القانون وليس فوقه، وقد ولّى زمن الاستواء على القانون بأعمال واستعمال الحصانات الوهمية، خصوصاً في مجال الصحة.

أكدت وزارة الصحة العامة أنّ «هناك قمحاً غير مطابق كما هناك قمح مطابق»، لافتة إلى أنّ «المطاحن التي تمّ إفقالها هي في معظمها مطاحن قمح وليست مطاحن علف».

وتعليقاً على تصريح رئيس تجمّع المطاحن إرسلان سنو حول إفقال عدد من المطاحن في مختلف المناطق اللبنانية، أوضحت الوزارة ما يلي: «أولاً: المطاحن التي تمّ إفقالها هي في معظمها مطاحن قمح وليست مطاحن علف كما اعتبر سنو في بيانه، وتشكل مصدراً أساسياً للطحين والبرغل في المناطق المتواجدة فيها».

ثانياً: يبدو أنّ تجمّع المطاحن ليس على دراية بحجم القطاع الفعلي الذي لا يقتصر فقط على المطاحن الكبرى التابعة لبعض الممولّين الكبار، فمن أين استقى سنو معلوماته وقرّر أنّ المطاحن ليست للقمح؟

إفقال مركزيّ تجميل في الكورة وجبل الديب ومؤسسة «نادر تشكن» في سن الفيل

إفقال مستودعات ومصنع مؤسسة «نادر تشكن» في محلة سن الفيل وإحالة الملف إلى النيابة العامة الاستئنافية، وذلك بعد الكشف من قبل مديرية التزوة الحيوانية حيث تبين وجود كمية كبيرة من لحوم الدواجن، إلى جانب عدم استيفاء المؤسسة للشروط الصحية والفنية المطلوبة.

المواد التي ستنتف: نحو 1.5 طن دجاج برازيلي. مجلد منتهى الصلاحية.

نحو 5 أطنان دجاج تركي مجلد مهزّب من سورية.

نحو 4 أطنان أوكرائي مجلد منتهى الصلاحية. نحو 10 أطنان دجاج بدون تاريخ إنتاج ومجهولة المصدر.. وختم البيان: «الأخطر أنّ الكميات المجلدة والمنتهية الصلاحية، تحل بالماء وتباع على أنها طازجة».

التي لا تتوافر فيها الشروط الصحية، وأخرى لا يمتلك عمالها بطاقات صحية. في بلدة العين، تمّ إفقال محل حوليات لصاحبه علي الشعار لعدم استيفائه الشروط، وطالب المراقبون من صاحبه عدم العمل وبيع الحلويات في سيارة جواله حتى تنفذ جميع الشروط الصحية المطلوبة في المؤسسة.

وأقفل المراقبون أيضاً جاروشة الدورير في النبطية لعدم استيفائها أدنى الشروط الصحية، كما تمّ توقيف مطاحن التفاحة في عنجر عن العمل. من جهة أخرى، أعلنت وزارة الزراعة في بيان، أنه «في إطار تنفيذ حملات الكشف على المستودعات والمعامل الغذائية على الأراضي اللبنانية، تنفيذاً للخطة الموضوعة لملاحقة ومتابعة البضائع المستوردة بطريقة غير شرعية، تمّ

قَرّر وزير الصحة العامة وإئيل أبو فاعور إفقال مركز تجميل «بي بال» لصاحبه مخايل جرجي سركيس في كفرصارون في الكورة، «بعدما تبين لسوزارة الصحة أنه غير مرخص وغير مستوفٍ للشروط الصحية وخالف لوائح الصحة العامة والأنظمة المرعية الإجراء»، كما تمّ إفقال مركز تجميل reem beauty center في جل الديب، حيث تبين أنّ المركز غير مرخص وتديره سيدة سورية ما يخالف القوانين. وفي زغرتا، وفي إطار حملة سلامة الغذاء، قام مراقبو وزارة الصحة، مركز طباطبة قضاء زغرتا، مع المراقب الصحي نسرين عبيد، بجولة على المحال التجارية، والسوبر ماركات في بلدة مزارية في قضاء زغرتا، وسطروا عدة محاضر ضبط، ببعض المحال

IBL Bank يحوز جائزة التميز في المنتجات الإذخارية



حاز مصرف IBL Bank على جائزة «التميّز من حيث المنتجات المصرفية الإذخارية» في خلال الحفل السنوي لتوزيع جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي للعام 2016 الذي ينظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب للعام الثاني على التوالي.

وأقيم الحفل الذي تنظمه مجلة The Banking Executive بالتعاون مع مجلة Exclusive Magazine في 12 أيار 2016 في كازنو لبنان، في حضور حشد من كبار معاملات الدفعة المخالفين والإقليمية. وتسلم الجائزة ممثلاً المصرف رئيس مجلس الإدارة والمدير عام بنك IBL Bank سليم حبيب الذي شكر «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب على اهتمامهم وتقديرهم لإنجازات المصرف»، مؤكداً «سعي المصرف الدائم إلى تقديم أفضل الخدمات والمنتجات بما يتناسب مع متطلبات العملاء ومواكبة تطور المصرفي».

مياه بيروت وجبل لبنان تضع جداول 2016 قيد التحصيل

أعلنت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان «أنها وضعت قيد التحصيل جداول إصدارات العام 2016 وهي تدعو جميع المشتركين إلى تسديد بدلات المياه المترتبة عليهم عن العام المذكور إلى الجاية المخصّصين أو لدى دوائر التوزيع التابعين لها أو لمن يرغب من المشتركين عبر مراكز شركة «أون لاين» لتحويل الأموال OMT».

علماً بأن المؤسسة اعتمدت اعتباراً من تاريخ 2016/2/1 طريقة دفع إضافية لتحويل الفواتير لمن يرغب من المشتركين عبر شركة نكومرس التي تدير عمليات ومعاملات الدفعة الأمتنة بواسطة بطاقات الائتمان عبر الإنترنت، على موقع المؤسسة lb.gov.eml.wwl. فيزا من خلال مصرف ال.م.ج. الاعتماد اللبناني ش.م.ج. وماست كارد من خلال مصرف فرنسيسك ش.م.ج. وأنذرت المؤسسة «المخالفين عن تسديد بدلات العام 2015 وما قبله بوجوب الدفع تحت طائلة قطع المياه عنهم وتطبيق أحكام المادة 24 من نظام الإستثمار بحقهم، وتحسناً منها للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد عمدت إلى الإعفاء عن غرامات التأخير على بدلات الاشتراكات العائنة للعام 2015 وما قبله بنسبة (90 في المئة) شرط أن تسدد قبل تاريخ 2016/12/31، كما باشرت بتقسيم البدلات المتأخرة عن الفترات السابقة ولغاية تاريخ 2015/12/31 وفق الآلية المعتمدة». وأملت من المشتركين «التجاوب مع هذا الإعلام وتسديد المبالغ المتوجبة عليهم من دون أي تأخير. ويعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار وتبليغ شخصي لكل مشترك وقاطعا لعامل مرور الزمن».

تقرير بنك عودة: انخفاض معدل إشغال الفنادق وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

واحد وستين دولاراً. فيما سجلت بيروت مئة وسبعة وثلاثين دولاراً للقرعة، تلتها أبوظبي بمئة وستة وثلاثين دولاراً، والقاهرة بمئة وستة وعشرين دولاراً أميركياً في أدنى مستوى أسعار على صعيد المؤشر.

أما متوسط العائد على الغرفة الفندقية فإظهر ارتفاعاً في ثلاث مدن فيما انخفض في إحدى عشرة مدينة أخرى، حيث بلغ الارتفاع الأكثر أهمية في المؤشر في القاهرة مع 54.3 في المئة، فيما سجلت الكويت أعلى انخفاض مع 23.1 في المئة. وفي الوقت الذي سجلت فيه كل من دبي، وأبوظبي إشغال للفنادق بنسبة 86 في المئة في 2016 وفي 74 في المئة على التوالي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، سجلت مدن عمان، ومكة والكويت أدنى معدلات لتشغال فندقية بنسب 53 في المئة، في 51 في المئة و44 في المئة على التوالي.

في المقابل، شهدت عشر مدن عربية أخرى تدنياً في نسبة الإشغال في الفنادق حيث بلغت أعلى نسبة انخفاض في كل من المدينة المنورة والكويت بواقع 14 في المئة. هذا وبيقت نسبة التشغيل في الرباط مستقرة عند 74 في المئة.

إلى ذلك، أظهر المسح أنّ متوسط سعر الغرفة في الفندق قد ارتفع في ست مدن عربية مع تراجع الحركة الصاعدة، حيث سجلت القاهرة ارتفاعاً بنسبة 21.9 في المئة، تلتها المدينة المنورة بـ3 في المئة وعمان بـ2 في المئة. وفي المقابل، سجلت ثماني مدن عربية انخفاضاً لافتاً في هذا المؤشر حيث هبط في بيروت بنسبة 17.5 في المئة تلتها أبوظبي بـ15.9 في المئة والدوحة بـ14.9 في المئة. والاستثمار الأجنبي المباشر صافي المبيعات كان أربعة عشر مليون دولار في العام 2015 في حين بلغت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود من حيث صافي المشتريات سبعة ملايين دولار أميركي. هذا وقد بلغت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان مع إقبال المستثمرين خمسة وسبعين مليون دولار خلال العام 2015، مقارنة بمليون ومنتى ألف في العام 2014.

أشار تقرير «بنك عودة»، الصادر عن الفترة الممتدة من السابع والعشرين من حزيران إلى الثالث من تموز 2016، إلى أنّ معدل إشغال الفنادق في العاصمة اللبنانية بيروت بلغ 56 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2016 بحسب أحدث مسح لشركة «إرنست اند يونغ» حول معايير الفنادق في منطقة الشرق الأوسط، مقابل معدل إشغال وصل إلى 57 في الفترة نفسها من العام الماضي. وفي الوقت الذي شهدت فيه كل من دبي، وأبوظبي وراثة من الخيمة أعلى معدلات إشغال للفنادق بنسبة 86 في المئة في 2016 وفي 74 في المئة على التوالي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، سجلت مدن عمان، ومكة والكويت أدنى معدلات لتشغال فندقية بنسب 53 في المئة، في 51 في المئة و44 في المئة على التوالي.

من ناحية أخرى، انخفضت التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان بحسب تقرير الاستثمار العالمي 2016 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بنسبة 19.4% عن العام السابق لتصل إلى 2.34 مليار دولار في العام 2015.

كما كشف التقرير أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة عربية أخرى انخفضت بنسبة 49 في المئة لتصل إلى ستمئة وتسعة وعشر مليون دولار في العام 2015. علاوة على ذلك، أشار التقرير إلى أنّ قيمة لبنان من خلال الاستحواذ والاندماج عبر الحدود من حيث صافي المبيعات كان أربعة عشر مليون دولار في العام 2015 في حين بلغت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود من حيث صافي المشتريات سبعة ملايين دولار أميركي.

هذا وقد بلغت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان مع إقبال المستثمرين خمسة وسبعين مليون دولار خلال العام 2015، مقارنة بمليون ومنتى ألف في العام 2014.